قضايا

بعد ما يقارب خمس سنوات على تولي الرئيس التونسي قيس سعيّد السلطة في بلاده، صار ممكناً تقييم تجربته في الحكم وفهمها وتفكيكها، وتحديد مقولاتها الفكرية ومرتكزاتها السياسية وقواعدها وخلفيات صاحبها وأعمدة رؤيته المجتمعية

مع أزمة اقتصادية حادّة و«بناء قاعدي» واعتقالات

قواعد الحكم الأساسية في تجربة قيس سعيّد الرئاسية [2/1]

سالم لبيض

أنصار للرئيس قيس سعيّد في العاصمة تونس يرددون شعارات ضد التدخل الأجنبي 16/ 5/ 2024 (فرانس برس)

بعيداً عن الشعارات التي رفعها الرئيس التونسي قيس سعيّد في مسيرته الانتخابية الطويلة التي انطلقت سنة 2011، وتوّجها بالفوز في الانتخابات الرئاسية سنة 2019، على غرار شعار حملته الانتخابية «الشعب يريد» وترجمته فيما يسمّى البناء القاعدي، ومقولتي الصلح الجزائي والشركات الأهلية، وما تلا ذلك من أفكار وقع توليدها من سجالات الرئيس ومناكفاته وصدامه السياسي مع الأغلبية الساحقة من مكونات المجتمع السياسي والمدني والإعلامي، بما في ذلك من سانده عشيّة فوزه بكرسي الرئاسة سنة 2019، وعند لحظة 25 جويلية (يوليو/ تموز) 2021، إيمانا بالتغيير والإصلاح من داخل منظومة الثورة التونسية، فإن تجربة قيس سعيّد في الحكم التي تبلغ موفاها يوم 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 باتت قابلة للتقييم والفهم والتفكيك، وتحديد مقولاتها الفكرية ومرتكزاتها السياسية وقواعدها وخلفيات صاحبها وأعمدة رؤيته المجتمعية.

- العلاقة العمودية بين الحاكم والشعب: يوجد تشابه بين تمثلات الرئيس التونسي قيس سعيّد للعلاقة بينه وبين شعبه، والعلاقة بين الله والبشر، فهي عمودية مباشرة. في العلاقة الإلهية - البشرية ينتفي الوسائط والوسطاء، ويبلغ الأمر لدى طيفٍ من الفقهاء حدّ تكفير الأولياء الصالحينٍ والطرق الصوفيةّ، كما تذهب إلى ذلك الوهابية، واعتبارهم مشركين لأنهم يقولون بالوسيلة ويؤمنون بأن التوسل لله يمكن أن يكون عن طريق بشر آخرين.

يبدو أن الرئيس سعيّد قد أغرته هذه الفكرة، فنبذ في تجربة حكمه كل الوسطاء والمتوسّلين السياسيين وغير السياسيين، من أحزاب سياسية ونقابات عمالية واتحادات مهنية وجمعيات مدنية ووسائل إعلامية، وكل من له تمثيلية لفئة اجتماعية أو شريحة ثقافية أو قوّة شعبية، فهو لم يجالسهم إلا اللّمم، ولم يستشرهم في قضايا الشأن العام، ولم يصطف من بينهم الوزراء والمستشارون والسفراء والقناصل والولاة وقادة الدولة الأوائل، ولم يستمع إلى مقترحاتهم، ولم يحضِر منابرهم الإعلامية طوال السنوات الخمس من ولايته الرئاسية إلا فيما ندر. فهو لا يخاطب الشعب عن طريق هؤلاء الوسطاء، مهما بلغ حجم شعبيتهم، ولا يستمع إلى رجع صداه عن طريقهم، فالوساطة لديه نوع من التدنيس للعلاقة النقية بين «القائد الملهم» و«الأمة» المتعطشة إلى أقواله وخطاباته الرنانة التي تنتظرها الجماهير التونسية كل ليلة بلهفة لا نظير لها تترجمها متابعة صفحة فيسبوك الرئاسة، حسب ما يتناهى إلى أسماع الرئيس من خِلانه ومقرّبيه. بل إن الأجسام الوسيطة والوسطاء بفئاتهم وشرائحهم ومختلف تنظيماتهم، في المسكوت عنه من خطاب الرئيس، هم رجز وجب أن يُهجر، ولذلك لم يهدر سعيّد فرص شيطنتهم والعمل على بناء صورة سيّئة حولهم في المخيال الفردي والجماعي للرأي العام التونسي.

وبما أن الرئيس سعيّد لم يجتمع مع شعبه بصفة مباشرة، إلا من بعض الزيارات غير المعلنة إلى شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة وبعض الأحياء الشعبية والمناطق الداخلية، وأغلبها ليلاً، تيمناً بنموذجه المثالي الخليفة عمر بن الخطاب، كما ذكر هو في أكثر من مناسبة، ولم يسجّل في رصيده افتتاح مؤتمرات علمية أو حضور تجمعات طلابية أو عمالية أو مهرجانات ثقافية أو الإشراف على منتديات اقتصادية أو تنظيم مؤتمرات صحافية ومقابلات إعلامية، أو اختتام تظاهرات رياضية أو فنية أو أكاديمية، كما يفعل الرؤساء والحكام في كل أصقاع الكرة الأرضية، وكما هو مدوّن في سجل من سبقوه ممن تولوا المهمة الرئاسية التونسية. فإن المطالب الشعبية يستلهمها الرئيس من آلام الشعب وآهاته ومعاناته بصفة مباشرة، إنه الحلول كما يقول المتصوّفة، حلول الأنا الرئاسية في الذات الشعبية، والعكس صحيح، ففي الرئيس يكمن الشعب، وفي الشعب يتجلى الرئيس، وبمجرّد أن يدعو الشعب رئيسه، فإن هذا الأخير يجيب دعوة الداعي إذا دعاه. وكما أن الدعاء هو وسيلة لتقرّب العبد من ربه، فهو أيضا وسيلة لاقتراب الشعب من رئيسه الذي لا يمكن له أن يخذله أو يردّ له طلباً. إن الدعاء هو وسيلة من وسائل الاتصال السياسي الناجعة والمفيدة والنقية التي تنبني عليها علاقة الحاكم بالمحكوم في الجمهورية التونسية الجديدة. لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فلسان حال الرئيس يقول أنا كذلك لدي كتاب خطته يميني، هو دستور 2022، لا شريك لي في كتابته، بين طيّاته نتف من المجالسية الماركسية وطرح الخلافة الإسلامية ونصوص فترة البايات الحسينية والنزعة المقاصدية والحقوق الأوروبية والنظرية المكافيلية وتسلطية الدولة الشرقية، وفصول من دستور الفترة البورقيبية والتنقيحات البعلية، يتضمن الشرائع الواجب على أبناء الشعب اتباعها للوصول إلى الكمال أي إلى التطابق بين الشعب والرئيس، والرئيس يحاسب كل من يخرج عن التعاليم الموضوعة في هذا الكتاب (الدستور) بينما لا يحاسبه ولا يسائله أحد أثناء القيام بمهماته ووظائفه وبعد انتهائها ومغادرة كرسي الحكم كما نص كتابه، بصريح القول، في الفصل عدد 110، فهو يُسائل الآخرين ولا يُسائله أحد. وينطبق هذا الأمر على علاقته بحكوماته ووزرائه وولاته، إذ يمكن للرئيس أن يختار من يشاء من الأشخاص لتلك المهمات وإقالتهم وإعفاءهم من مناصبهم متى راق له ذلك. لا يحق لأي كان أن يسأل الرئيس عن أسباب التّعيين في الوظيفة وعوامل التنحية منها، بالرغم من الإهانة والتحقير التي يُلحقهما ببعض وزرائه المقالين، والممنوعين من الكلام في الوقت نفسه، واستعمالهم مصعداً لترميم شعبيته المتآكلة، فهو فوق السؤال لا يخطئ في اختياراته، ويعرف مصلحة شعبه أين تكمن، ولا حاجة للشعب إلى أن يطلع على خفايا الحكم وأسراره، لأنه في أيادٍ أمينة منزهة عن الخطأ والضلال، ومعصومة من الوقوع في صغائر وكبائر الآثام.

- حكومة ضعيفة لا حول لها ولا قوّة: ليس من باب المصادفة أن يكون اختيار قيس سعيّد نجلاء بودن على رأس أول حكومة منسوبة للرئيس بصفة حقيقية، بعد 25 جويلية (يوليو/ تموز) 2021، شاع في البداية اسم محافظ البنك المركزي آنذاك، مروان العباسي، ليتولى المهمة حسب ما رشح من مجلس إدارة تلك المؤسسة. وأشيع كذلك أن نادية عكاشة مديرة الديوان الرئاسي سابقا كانت تنتظر من الرئيس أن يعيّنها في ذلك المنصب، وكانت بصمتها على أسماء بعض الوزراء جلية، ناهيك عن أنها كانت وراء تسمية هشام المشيشي في الخطة نفسها، بعد أن جاءت به قبل ذلك مستشارا لدى رئاسة الجمهورية. ولكن الرئيس اختار لأهم ثاني منصب في الدولة التونسية شخصية ضعيفة لم تمارس السياسة والعمل السياسي في حياتها ألبتة، بالرغم من أن المعنية كانت أستاذة تعليم عال في الجيولوجيا وتولت مهمات إدارية رفيعة في وزارة التعليم العالي. وبعد نحو سنتين من مزاولة بودن مهمتها رئيسةٍ للحكومة التونسية، جرى استبدالها، بدون تفسير أو تبرير، بأحمد الحشاني، الذي لا يقل ضعفاً عن بودن، وقد قضى حياته المهنية موظفاً مغموراً في إدارة الشؤون القانونية والنزاعات في البنك المركزي التونسي، ثم أحيل على شرف المهنة خمس سنوات قبل أن يجتبيه سعيّد للمهمة العليا في الدولة، واضعا حداً لما يشاع عن صراع حاد تدور رحاه بين جناحين في الحكومة، يقود الأول وزير الداخلية ويتزعم الثاني وزير الشؤون الاجتماعية حول المنصب نفسه.

وبالأسلوب نفسه، جرى اختيار كل وزراء الحكومة التونسية، فأغلبهم موظفون إداريون، والفئة القليلة المتبقية منهم ينتمون إلى من يسمون «أبناء المشروع»، من أعضاء تنسيقيات الرئيس وحملته الانتخابية سنة 2019. اللافت في سيرة هؤلاء الوزراء أيضا انعدام أي تجربة سياسية لديهم، ولا يُعرف لأغلبهم انتماء أو تاريخ أو نضال سياسي أو مدني، عادة ما يمارسون عملهم في صمت ومقاطعة تامة لوسائل الإعلام، وإن تكلم بعضهم فمن باب الضرورة عند دعوتهم من البرلمان، وبعد انتهاء مهمات من يقيله الرئيس، فإن الإمساك عن الكلام ومغادرة الحياة العامة يكون ديدنه. كان اختيار سعيّد كلاً من بودن والحشاني في مهمة رئيس الحكومة، وكذلك جل وزرائه، ممن لا موقف لهم ولا رأي فلا يُسمّع لهم ركز، ما يدل على ضعف في الشخصية وخلوّ السيرة الذاتية من الخبرة السياسية، كان مدروسا، ذلك أن الجهل بالعمل السياسي ونواميسه وقيمه، وكذلك توفر مقوّمات الشخصية المطيعة، وانعدام الكاريزما، باتا من الخصائص التي تؤمّن لأصحابها تولي الوظائف في أعلى هرم الدولة. الكاريزما الوحيدة المستحبّة في تونس بعد «25 جويلية» (2021) هي كاريزما الرئيس قيس سعيّد وحده، ولا نجومية سياسية في وسائل الإعلام التونسية ونظيرتها الاتصالية سوى نجومية الرئيس.

> نبذ سعيّد في تجربة حكمه كل الوسطاء والمتوسّلين السياسيين وغير السياسيين، من أحزاب سياسية ونقابات عمالية
>
> استعمل سعيّد في البداية التنظيمات النقابية والمدنية والحقوقية والإعلامية حين كانت الحاجة ملحّة إليها للوصول إلى كرسي الرئاسة

- مناهضة فكرة التنظيمات ووجود الأحزاب السياسية: لا يرى الرئيس سعيّد حرجاً في العودة بتونس إلى ما قبل ظهور التنظيمات التي عرفتها الإمبراطورية العثمانية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، «القائمة على فكرة المماهاة مع التحديث كما وعته النخب التركية والإيرانية والعربية وكان يعني نقل معطيات الحداثة السياسية الأوربية إلى مؤسسات الدولة وإدارتها»، على حدِ تعبير المؤرّخ اللبناني وجيه كوثراني في ورقته «التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري» المنشورة بمجلة تبين الصادرة سنة 2013 عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ولم يستوحش سعيّد العمل على قتل الأحزاب السياسية، بالطرق الناعمة والزجرية، رغم عراقة نشأتها، فقد عرفتها تونس سنة 1920 مع ظهور الحزب الحرّ الدستوري التونسي على يد الشيخ والزعيم عبد العزيز الثعالبي قبل 104 سنوات، وكان لها الفضل في قيادة وتنظيم حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي وبناء الدولة الوطنية وممارسة دور الضبط السياسي للحياة العامة والنضال من أجل التعدد والديمقراطية، وذلك حتى تصدق مقولته التي وردت في حوار تقدم به إلى جريدة الشارع المغاربي سنة 2019 من أن الأحزاب السياسية آيلة للاندثار وقد انتهى دورها.

استعمل سعيّد في البداية التنظيمات النقابية والمدنية والحقوقية والإعلامية حين كانت الحاجة ملحّة إليها للوصول إلى كرسي الرئاسة سنة 2019، ثم لتثبيت سلطاته والاستفراد بالحكم عشية 25 جويلية 2021. وكذلك فعل مع الأحزاب السياسية القومية واليسارية والدستورية والليبرالية المعارضة لحكومة هشام المشيشي والمناوئة لحركة النهضة الإسلامية ورئيسها راشد الغنوشي رئيس البرلمان التونسي آنذاك. وبعد ذلك التاريخ، أصبحت لقاءاته مع قادتها تعدّ على أصابع اليد الواحدة كلما اقتضت حاجته إليها، إلى أن اختفت نهائيا من جداول أعماله مثل تلك اللقاءات. مارس سعيّد سياسة العصا والجزرة مع التنظيمات المدنية والأحزاب السياسية، فمن ناحيةٍ، قام بتشريك من والاه منها في حوار وطنيّ صوري من أجل وضع دستور جديد بدلاً من دستور سنة 2014، تبين فيما بعد أنّ ذلك الحوار كان مجرّد مسرحية هزلية، فالدستور الحقيقي أعد سلفاً، وكان على طاولة الرئيس قبل انطلاق الحوار المزعوم.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

قتل الأحزاب السياسية

لم يستوحش الرئيس قيس سعيّد العمل على قتل الأحزاب السياسية، بالطرق الناعمة والزجرية، رغم عراقة نشأتها، فقد عرفتها تونس سنة 1920 مع ظهور الحزب الحرّ الدستوري التونسي على يد الشيخ والزعيم عبد العزيز الثعالبي قبل 104 سنوات، وكان لها الفضل في قيادة وتنظيم حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي وبناء الدولة الوطنية وممارسة دور الضبط السياسي للحياة العامة والنضال من أجل التعدد والديمقراطية، وذلك حتى تصدق مقولته بأن الأحزاب السياسية آيلة للاندثار وقد انتهى دورها.